

النيابة تقرر حبس الشرطيين المجرمين الذين ضربوا خالد سعيد حتى الموت وتقديره يعترف بمقتله



الأربعاء 30 يونيو 2010 م

30/06/2010

نافذة مصر / وكالات :

قررت النيابة العامة حبس أمين ورقيب شرطة بقسم سيدى جابر بالإسكندرية بتهمة القبض على شخص بدون وجه حق وتعذيبه بدنيا وذلك في واقعة وفاة الشاب خالد محمد سعيد (شهيد الطوارئ)، فيما استدعت وزارة الخارجية سفراء الاتحاد الأوروبي في القاهرة احتجاجاً على بيانهم حول التحقيقات الجارية بالقضية، والطبط الشرعي يسلم تقريره النهائي حول تshireح الجثة ويؤكد اختناقه

وشهدت قضية الشاب خالد سعيد (29 سنة)، الذي أصبح رمزاً لضحايا عنف جهاز الشرطة في مصر، وذلك منذ مقتله في السادس من يونيو، مفاجأة من العيار الثقيل، حيث تضمن التقرير الرسمي النهائي للطب الشرعي الذي تسلمه النيابة العامة أمس اعترافاً جزئياً (أعab عن تقرير سابق) بأن سعيد تعرض لضرب مبرح "لا يؤدي إلى الموت" على أيدي رجالي شرطة سريين

فقد قررت النيابة العامة بإشراف المستشار باسر رفاعي المحامي العام الأول لنيابات استئناف الإسكندرية حبس محمود صلاح محمود أمين شرطة وعوض إسماعيل سليمان رقبي شرطة من أفراد قوة شرطة قسم سيدى جابر بالإسكندرية لمدة أربعة أيام على ذمة التحقيق بعد أن وجهت لهما تهم القبض على شخص بدون وجه حق وتعذيبه بدنيا وذلك في واقعة وفاة خالد.

وقد أكد محمود عفيفي أحد أعضاء هيئة الدفاع عن المجنى عليه خالد سعيد، أنه كان هناك حالة من التضارب بين أقوال الشرطيين في تحقيق نيابة الاستئناف اليوم عن تحقيق النيابة الجزئية من قبل حتى أن رئيس النيابة عاود سؤالهما أكثر من 5 مرات عن الاختلاف في أقوالهما، فكان الرد "ما نقوله الآن هو ما حدث"، حيث دارت الأسئلة حول أين شاهدتم خالد؟ وما الذي حدث؟ ولماذا حاولتم القبض عليه؟.

وكان سعيد نشر على الانترنت في وقت سابق تسجيل فيديو يظهر فيه شرطيان يتقاسمان مخدرات مُصادرة

وقال رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي في القاهرة يوم الاثنين إنهم قلقون بشأن وفاة سعيد الذي تقول منظمات لحقوق الإنسان انه راح ضحية وحشية الشرطة

الأمر الذي أضاف مزيداً من الضغط الدولي على مصر بشأن الحادث

وأدلت وفاة سعيد إلى احتجاجات عامة في مصر وأثارت قلق الولايات المتحدة واستغلت جماعات المعارضة المصرية الحادث في الدعوة إلى إنهاء العمل بقانون الطوارئ

الذي تقول أنه يمنع الشرطة حصانة من المسائلة ويحد النشاط المعارض